جسر

خارطة موقف
٢
الأخوان المسلمون وحزب الشعب
قطبا الخارطة السياسة السورية المستقبلية

تقارير
٦
طلاب جامعة الفرات
يتقدمون للامتحان في مدراس تحت ظلال بنادق النظام

الثلاثاء ٩ نيسان ٢٠١٣ / العدد الخامس عشر/ السنة الأولى
سورية أسبوعية مستقلة

بين من يعتبرها «حرب وجود» ومن يعدها «حرباً بلا أمل»

شبان علويون يلتحقون بجيش النظام وآخرون يهربون منه

جرحى الثورة يحلمون بالمتبرع "المنقذ" ليعيدهم إلى الحياة
٤
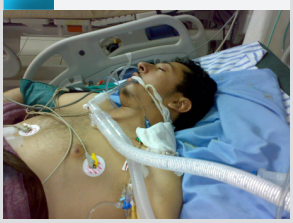

في عيد الآكيتو الآشوريون يتطلعون بأمل إلى مزيد من "العيش المشترك"
٨

عين على العالم الأطباء السوريون وسط نيران الحرب
١٠
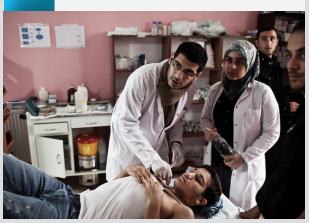

نهضة سورية قراركم الشخصي

عبدالناصر العايد

قبل بضع سنوات، زار وفد رسمي سوري دولة كوريا الجنوبية للاستفادة من تجربتها النهضوية المميزة، ومما عاد به الوفد، شهادة لأحد الموفدين قال فيها إنه رأى مدير تنفيذي لإحدى الشركات يعمل في يوم العطلة، فسأله عن سبب ذلك، وكان رد الرجل السبعيني أنه نادراً ما غاب يوماً كاملاً عن عمله على مدى عقود، لأنه عندما كان في السادسة عشر من العمر"قرر" أن يجعل من كوريا دولة صناعية كبرى، وهو يعمل من أجل تنفيذ قراره بكل ما أوتي من قوة، خاصة بعد أن تحقق جزء من حلمه.

كان هذا الكلام الذي نشرته إحدى الصحف السورية آنذاك، يدعو للكآبة والإحباط والحزن، فبلادنا تحت حكم الديكتاتورية كانت بلد الطاغية ومزرعته ومشروعه السلطوي العائلي، وليس لنا حتى أن نحلم بأن "نقرر" ناهيك عن التنفيذ، أو التباهي بما أنجزنا.

تغير كل شيء الآن، سورية مفتوحة على مصراعيها لكل أبنائها، بإمكانياتها ومقدراتها وكنوزها وثروتها، ونحن أشبه بشعب اكتشف قارة جديدة، يستطيع أن ينهبها ويدمر خيراتها، وبإمكانه أيضاً أن يجعلها وطناً.

القرار الوطني اليوم هو قرار شخصي، ونحتاج في هذه المرحلة التي يعاد فيها بناء مفهوم الوطن، ومؤسسات الدولة، إلى أكبر عدد ممن يحملون العقلية العملية الواضحة لرجل النهضة الكوري، حيث يتقاطع الشخصي والفردي والعائلي، مع الوطني والإنساني، على نحو إيجابي، يقود إلى نتائج عملية وحقيقية، بلا ضجيج أو بهرجة أو ادعاء، على أن لا ننسى، شعار الطاغية الابن، وقوله حين ورث السلطة "سأجعل الجنسية السورية، أمنية لكل إنسان في العالم".

نهضة سورية "قرار" وليس "شعار"، يمكن لكل واحد منا أن يتخذه بصمت، ويعمل لأجله، وكما نجح حلم الحرية، الذي كان حتى انطلاق الثورة، حلماً بعيد المنال، سينجح مشروع النهضة بكل تأكيد.

الأخوان المسلمون وحزب الشعب

قطبا الخارطة السياسة السورية المستقبلية

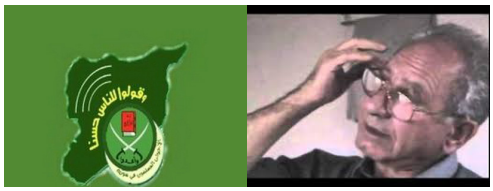

لا تزال الخلافات في أوساط المعارضة السورية تعبر عن نفسها بصور متعددة ومعقدة، كان آخرها الموقف الرافض لتشكيل الحكومة المؤقتة الذي أعلنه حزب الشعب الديمقراطي السوري، الذي يرأس جورج صبرا، ممثله في المجلس الوطني السوري، ذلك المجلس الآن، ولا يزال رياض الترك، زعيمه التاريخي، يعمل في الداخل السوري مع الثوار متخفياً، رغم تجاوزه سن الثمانين.

ففي «بيان إلى الرأي العام» أصدر في ٢٠١٣/٤/٥ قالت الأمانة المركزية لحزب الشعب إن «مهمة هذه القيادة يجب أنه تكون حصر العمليات العسكرية بيد القادة العسكرين المحترفين المنضمين إلى الثورة، وربط نشاط الفصائل الميداني بتكتيك واستراتيجية تلك القيادة، والثورة بحاجة إلى التركيز على المواقع العسكرية والأمنية للنظام، وتجنب المناطق الآهلة بالسكان عند ممارسة نشاطها العسكري، والتصدّي للظواهر السلبية، إن اعترت سلوك الثوار».

وهي مهمة تختلف من حيث المبدأ عن مهمة الحكومة المؤقتة، التي قيل عند تأسيسها أنها ستكون حكومة خدمات وإدارة يقوم عليها مختصون. لكن بيان الحزب يرى فيها شيئاً أكثر خطورة، فهي «ستكون أقرب إلى حكومة منفى، سوف تتجاذبها ضغوط العديد من الدول ذات المصالح المتناقضة، الأمر الذي سيضعف أداءها السياسي وعلاقاتها مع الداخل، كما أن المناطق المحررة، التي انحسر عنها النظام، مازالت غير آمنة، من الصعب على تلك الحكومة أن يكون لها دور مفيد فيها. إن قيام أية حكومة لا تحظى بدعم الداخل، لا شرعية ولا معنى لها، فالإصرار عليها يمكن أن يصبح عامل تقسيم داخل صفوف الثورة». وبدلاً من ذلك دعا البيان المعارضة التي في «المهجر» إلى فهم دورها الذي حدده بأنه «يشبه بشكل أو بآخر عمل وزارة خارجية، تسعى لتوفير الدعم السياسي والإغاثي والعسكري، أمّا في المسائل الحساسة فيتطلب الأمر الرجوع إلى فعاليات الثورة لاستشارتها، خصوصاً فيما يتعلق بمشاريع التسوية المطروحة».

يأتي موقف حزب الشعب بعد يوم من اجتماع المجلس الوطني مع غسان هيتو، لغرض البحث في عدد ومهام الوزارات، كما أكد لجسر الاستاذ جورج صبرا رئيس المجلس، مشيراً إلى أن عملية تشكيل الحكومة ماضية بخطوات مدروسة.

إذاً كيف يمكن فهم هذا التناقض والالتباس في مواقف المعارضة السورية، الخارجية والداخلية؟ وإلى أي مدى ساهم انقسامها أو اضطرابها في تأخر انتصار الثورة السورية حتى اليوم؟

الحقيقة أننا لا نستطيع أن نتحدث عن معارضة سياسية في ظل ثورة، فالعمل السياسي بجانبه «التحزبي» مرفوض وفق المنطق الداخلي لثورة يقدم بها أشخاص أرواحهم فداء قضية وطنية جامعة، إضافة إلى صعوبة عمل «السياسة» كفعالية ذهنية، في أجواء يسودها التوتر الانفعالي الأقصى ويقودها.

لكن الرغبة في «تسييس» الأمور، وربما الحنين إلى العمل السياسي، لا يفتأ يقود بعض أطراف المعارضة السورية ويوجه عملها، على نحو خفي، يرقى إلى كونه مخطط أو مؤامرة سياسية، تنصب فكرتها الأساسية على كيفية الخروج من الثورة الوطنية، بأكبر مكسب حزبي.

والمثالين البارزين على ذلك هما حزبا الشعب «الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي» وحزب الأخوان المسلمين، الفصيلين السياسيين الأقدم في المعارضة، وذوي التاريخ الحافل، والدامي في معارضة النظام، من موقعين ايديولوجيين متناقضين.

يعتمد حزب الأخوان على علاقاته ودعم الخارج الذي نفي إليه لعقود طويلة، في الحصول على مواقع مفترضة على الأرض، خاصة في الأوساط المدينية السنية، تحت شعار الإسلام هو الحل، فيما يسعى حزب الشعب إلى استقطاب مثقفي الأرياف والأقليات، تحت شعار العلمانية.

بتموضعهما الفكري والاجتماعي، يرسم كل من الأخوان وحزب الشعب، الترسيمة الأولية للحياة السياسية السورية المحتملة بعد سقوط النظام وخمود نيران الثورة، والمشهد يختصر بجناحين: محافظ تنضوي تحته القوى الاجتماعية المدينية السنية وغير السنية وبعض النخب الريفية، يقودها كارتل تجاري وصناعي، وجناح ديمقراطي يساري يستحوذ على الريف الأقلوي، وجزء من الريف الإسلامي السني، تقوده نخبة ثقافية حداثوية.

إرهاصات هذه القطبية لا نلمحها فقط في تخالف موقفي منذ عقود، فالتة ولا سيطرة جدية عليها من أي طرف، وما نراه من انفجارات تحمل الصبغة الدينية والطائفية هنا وهناك سيتم السيطرة عليها يوماً، أو تضمحل عندما سيهمل شأنها، وتقطع عنها الموارد المالية تحديداً، وكلا قطبي الصراع السياسي المحتمل يدركان تلك الحقائق أو يحسان بها، ويعملان بوعي، كما يفعل الأخوان المسلمون وحزب الشعب، أو بلا خطة كما يعمل الكثيرون، على ضوء ذلك.

إرهاصات هذه القطبية لا نلمحها فقط في تخالف موقفي الحزبين من الحكومة المؤقتة التي يقال أنها صنيعة الأخوان من رئيسها إلى من ستضمهم كأعضاء حكومة إلى مصادر دعمها وصولاً إلى برنامج عملها، بل أن تلك الإرهاصات تبدو وإن بشكل متداخل ومعقد من خلال الصراع بين الائتلاف والمجلس الوطني، ومن خلال شخوص من يقودون ويرأسون هذين الكيانين، فالائتلاف يرأسه معاذ الخطيب، الشخصية التي تمثل بامتياز الفئة المحافظة في المجتمع السوري، ويحوز إعجابها إلى درجة «الكارزميَّة»، ناهيك عن أن مهندس الائتلاف هو رياض سيف التاجر المديني المحافظ اجتماعياً، فيما يرأس المجلس الوطني جورج صبرا المسيحي وقبله عبد الباسط سيدا الكردي، وقبله برهان غليون الليبرالي، ويعج بالشخصيات الأقلوية واليسارية والليبرالية، ووجود الأخوان المسلمين فيه يعود إلى ظروف تكوّن هذا المجلس، حيث كان الجسد السوري الوحيد وحضروا فيه كممثل للقطب المحافظ، وسوف يقود التطور اللاحق على مايبدو إلى «تخليص» هوية كل من الكيانين بشكل أوضح.

ما الموقف الآن؟

ليس لكلا القطبين السياسيين السوريين وجود فاعل على الأرض الآن، وتكاد تكون دفة الساسة الممنوعة في سورية منذ عقود، فالتة ولا سيطرة جدية عليها من أي طرف، وما نراه من انفجارات تحمل الصبغة الدينية والطائفية هنا وهناك سيتم السيطرة عليها يوماً، أو تضمحل عندما سيهمل شأنها، وتقطع عنها الموارد المالية تحديداً، وكلا قطبي الصراع السياسي المحتمل يدركان تلك الحقائق أو يحسان بها، ويعملان بوعي، كما يفعل الأخوان المسلمون وحزب الشعب، أو بلا خطة كما يعمل الكثيرون، على ضوء ذلك.

لكن هذه المعادلة تستعجل اليوم إذ تستثني النظام والقوى المسلحة على الأرض من حساباتها، وتعتبر أن هاتين القوتين العنيفتين ستفنيان بعضهما البعض في النهاية، إن طريقة التفكير هذه بلا أي حس وطني أو أخلاقي، وهما شرط أساس لعمل رجل السياسة مهما غالى في براغماتيته، كما أن ميدان السياسة الذي تحلم كافة اطراف المعارضة بولوجه في أقرب فرصة، سيبقى مغلقاً طالما تأخر حسم الصراع الداخلي مع النظام، وإنهاء مظاهر العنف في المجتمع السوري، وعليها في كل الأحوال، أن تجعل من ذلك هدفاً أولاً لها، وأن لا تنظر إلى لحظة الحسم تلك باعتبارها نهاية التاريخ السياسي في سورية، بل بدايته الحقيقية.

«مليونا عاطل عن العمل في سورية وزيادة الموظفين العاملين في القطاع العام بنسبة ٥٠٪»

الدردري: خمسة ملايين سوري تحت خط الفقر و٧٠٠ ألف منزل مهدم

قال نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية، عبد الله الدردري إن «ما يقارب الخمسة ملايين مواطن سوري باتوا تحت خط الفقر جراء الأحداث التي تشهدها سورية، فضلاً عن مليوني عاطل عن العمل، و٧٠٠ ألف منزل مهدم».

وأوضح الدردري، في تصريح لصحيفة «ديلي ستار» اللبنانية، أنّ الخمسة ملايين سوري الذين أصبحوا

تحت خط الفقر تم تصنيفهم اعتماداً على أساس عدم حصول هذه النسبة من المواطنين السوريين على معدل دولارين يومياً لضمان حاجاتهم الأساسية من الغذاء، دون إشارة إلى مصدر معلوماته.

من جهة أخرى، أكد رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري أن «الأزمة» التي تمر بها البلاد حالياً، أدت إلى زيادة عدد العاملين في القطاع العام بمعدل ٥٠٪ ، بحسب تصريحاته لمواقع الكترونية.

وعزا القادري ذلك إلى توجه الكثير من العاملين في القطاع الخاص إلى العام بعد أن تم تسريحهم، بسبب إغلاق آلاف المنشآت الصناعية والتجارية في سورية خلال العامين الماضيين.

وقدر القادري عدد المسرحين من القطاع الخاص بمئة ألف عامل ألف عامل، إضافة إلى عدد مماثل تقريباً، فقدوا أعمالهم بسبب خروج المنشآت التي يعملون فيها من الخدمة.

وتضاعف عدد العاطلين عن العمل في سورية، بحسب تصريح الدردري، أربع مرات حيث أنه كان، قبل اندلاع الثورة، يبلغ نصف مليون عاطل عن العمل.

وقال الدردري في وقت سابق إنه «إذا استمرت الأزمة حتى عام ٢٠١٥، فستصل نسبة البطالة إلى ٥٨٪ مما يعني أنه لن يكون هناك فرص عمل للشباب».

وأشار الدردري إلى أنّ عدد المنازل المهدمة في سورية بلغ نحو ٤٠٠ ألف منزل مهدم بالكامل، و٣٠٠ ألف منزل مهدم بشكل جزئي.

وذكر الدردري في تصريحات سابقة أن الأذى الذي ترتب على العنف الدائر سيكلف سورية ثمانين مليار دولار، في حال توقف العنف الآن، من أجل إعادة إعمارها، واصفاً الرقم بـ «الصادم»، معتبراً أنه فاتورة يستحيل تسديدها من قبل حكومة ستصبح قريباً عاجزة عن دفع رواتب موظفي الدولة.

يذكر أن الدردري، شغل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لمدة ست سنوات في حكومة ناجي عطري، وهو الآن يعمل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، ويترأس فريقاً يرسم خطة لما بعد النزاع، في وقت يحمله اقتصاديون، مسؤولية تدهور الاقتصاد السوري منذ أن تولى مهمة تنفيذ مقررات المؤتمر القطري لحزب البعث في عام ٢٠٠٥، التي أفضت إلى اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي.

عشرة آلاف موظف في القطاع العام قضوا وفقاً لأرقام رسمية* خلال عام ٢٠١٢ ويتوزعون كالآتي:

- محافظة دمشق ٣١٠٠.
- محافظة حمص ٢١٢٠.
- محافظة إدلب ١٢٩٠.
- محافظة درعا ٧٣٠ .
- محافظة حماة ٧٠٠ .
- محافظة ريف دمشق ٦٧٠.
- محافظة حلب ٤٤٠.
- محافظة اللاذقية ٤١٠.
- محافظة دير الزور ١٥٠.
- محافظة السويداء ٧٠.
- محافظة طرطوس ٧٠..
- محافظة الرقة ٦٠.
- محافظة القنيطرة ٥٠.

*حسب إحصاءات أصدرها الاتحاد العام لنقابات العمال، دون أن يذكروا إن كان هؤلاء مدنيين أم عسكريين

أضرار مدارس ريف دمشق تتجاوز المليار ليرة وفق تصريحات رسمية

كشف مدير تربية ريف دمشق خالد رحيمة أن قيمة الأضرار الناجمة عن الأحداث التي تشهدها سورية في المدارس والممتلكات التابعة لمديرية تربية ريف دمشق، بلغت ملياراً و١٩٧مليوناً و٤٢٥ ألف ليرة.

وقال رحيمة في تصريح لجريدة "الثورة" الرسمية إن "الأضرار طالت خمسة عشر مدرسة تدمّرت بشكل كلي في الريف، وتقدر تلك الأضرار بـ ٣٧٥ مليون ليرة، كما تعرضت ١٢٢ مدرسة لتدمير جزئي، وتحتاج إلى ١٨٣ مليون ليرة لإعادة تأهيلها، فضلاً عن تعرض ٢٢٧مدرسة لأعمال سرقة وتخريب بقيمة ٥٠٣ مليون ليرة و ٩٨٩ ألف ليرة".

وتابع رحيمة "تكلفة تخريب وسرقة الوسائل التعليمية في ٢٤١ مدرسة تصل إلى نحو ٧٢ مليون و٣٣٦ ألف ليرة، كما تمت سرقة خمس سيارات قيمتها التقديرية تصل إلى ثلاثة ملايين ليرة، فضلاً عن السيارات التي تعرضت للت خريب".

وأشار رحيمة إلى أنه تم تشكيل لجان متخصصة لتحديد مراكز الامتحانات وتوزيع المراقبين وتنظيم العمل وتحضير التجهيزات الخاصة بالامتحانات، لافتاً إلى أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات الاحتياطية لسير العملية الامتحانية.

يذكر أنه نتيجة الدمار الذي طال المدارس، تم نقل عدد كبير من الكادر التدريسي إلى المدارس المتواجدة في مناطق تعتبر آمنة نسبياً، كما تراجعت أعداد الملتحقين بالمدارس من الطلاب، دون وجود إحصاءات رسمية توضح نسبة الدوام.

المجلس والائتلاف الوطني لا يقدمان الدعم لهم إلا فيما ندر

جرحى الثورة يحلمون بالمتبرع «المنقذ» ليعيدهم إلى الحياة

غيث الأحمد

ما زال الرقيب أول المنشق زيد الهلالي يقبع في أحد مشافي تركيا بانتظار الخمسة عشر ألف ليرة تركية، حتى يتمكن من السير مجدداً والعودة إلى الوطن، بعد إصابته في حمص.

تغص مشافي تركيا والمشافي الميدانية وتلك الموجودة على الحدود بآلاف الجرحى من مدنيين ومقاتلين، ولكل حكايته مع رحلة البحث عن متبرع، إذ أنهم بمجرد إصابتهم، يصبح هدفهم على الفور إيجاد «المنقذ» الذي سيتكفل بهم ويعيدهم للحياة من جديد. نقص الإمكانات والمعدات حال مشافي سورية الميدانية، الأمر الذي يصعّب مهمة معالجة المصابين، خاصة أن النظام يعتبر تلك المشافي «وكراً للإرهابيين» ويجب استهدافها أينما وجدت.

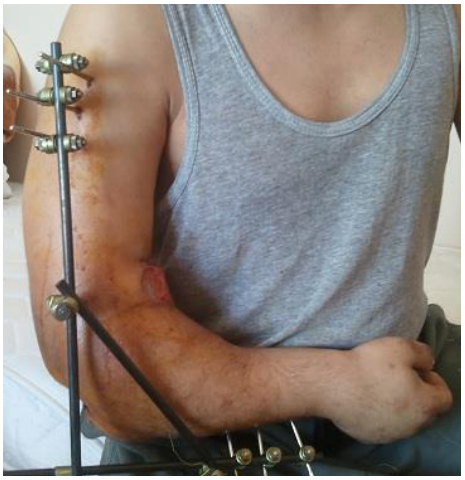

الرقيب أول المنشق زيد الهلالي

بانتظار متبرع

الرقيب الأول المنشق زيد الهلالي من كتيبة الهندسة بمدينة حمص (وهو من موحسن بريف دير الزور) أصيب بسبع طلقات نارية، أثناء الاشتباك مع قوات النظام في حي الخالدية.

يقول الهلالي لـ «جسر»: تلقيت العلاج بدايةً في إحدى المشافي الميدانية بحي الخالدية مجاناً، حيث خضعت لعمليين جراحيين، الأول إسعافي بتوصيل الأمعاء المتقطعة، وإزالة الطلق الناري الموجود في الصدر وتضميد جراحي، فدخلت في غيبوبة لمدة ثمانية أيام، أما العمل الجراحي الثاني هو «كلستمي» لإعادة الإخراج من المكان الطبيعي بعد أن كنت أخرج من بطني، ونقلت بعدها إلى تركيا لتلقي العلاج بعجز الأطباء عن تقديم مساعدات أكبر لي في ظل نقص الإمكانات.

في تركيا توجب على الهلالي إجراء عملين جراحيين في أحد المشافي الخاصة، فقام متبرع بدفع تكاليف عملية، وتكفل أحد أقارب الهلالي بدفع تكاليف الأخرى التي بلغت عشرة آلاف وسبعمئة ليرة تركية، إلا أنها لم تنجح، فتحتم عليه إعادة إجرائها من جديد ليتم تبديل المفصل الأيمن العلوي لعنق الفخذ الذي تهشم بفعل الطلق الناري، وحل المشاكل التي نجمت عن العملية السابقة، مما سيكلفه خمسة عشر ألف ليرة.

لم يفلح الهلالي ورفاقه بتأمين المبلغ رغم المحاولات الحثيثة من قبل النشطاء بإقناع أعضاء المجلس الوطني بتحمل التكاليف.

اثنا عشر ألف يورو فقط!

أما مصعب بعاج (٣٠عام، عامل) من دير الزور أصيب بطلق ناري في الرأس من قبل أحد القناصة بحي الجبيلة، مما سبب تهشيم عظام الجمجمة وإصابة الفص الحركي من المخ، فنقل إلى مشفى النور في دير الزور حيث أجرى الأطباء عملاً جراحياً له، بأخذ شريحة لحمية من فخذه لتغليف الدماغ، وتكفل أقرباؤه بدفع التكاليف التي بلغت ستمئة ألف ليرة سورية، ومن ثم تم نقله إلى مدينة الريحانية التركية لمتابعة علاجه الفيزيائي الطويل، وكذلك إجراء عدة عمليات أساسية أخرى أهمها الشبكية الدماغية لتأخذ محل عظام الجمجمة التي تهشمت، بالإضافة إلى تركيب أجهزة دقيقة داخل الدماغ لتحريك الأعصاب.

مجموع تكلفة العمليات التي يتوجب على مصعب إجراؤها تصل إلى اثني عشر ألف يورو، ونظراً لأنه لا يملك هذا المبلغ فإنه ينتظر منذ ستة أشهر أن يقوم أحد المتبرعين أو أطراف المعارضة التكفل بإحدى العمليات المستعجلة، رغم أن مصروفه بدار الاستشفاء في أورفا التركية يصل إلى خمسمئة ليرة تركية، التزم شقيقه بدفعها شهرياً.

وجد ضالته بعد معاناة

المصاب غطفان (٢٦عام) من حي الجبيلة بدير الزور وهو مقاتل في الجيش الحر، يقيم حالياً في أحد دور الاستشفاء، وكان قد أصيب جراء القصف المتواصل على دير الزور في العين اليسرى، مما سبب له فقدان البصر الناتج عن دخول شظية في جوف العين، واحتاج لعمل جراحي لتجريف عينه واستئصال بقايا الشظايا المستقرة داخل جوف العين وتركيب عين زجاجية، بتكلفة خمسة آلاف وثلاثمئة دولار، فقامت جمعية صندوق رعاية

المرضى الكويتي بالتكفل بدفع تكاليف العلاج، وذلك بعد بقائه لمدة ثلاثة أشهر دون أن يحصل المبلغ المطلوب للقيام بالعملية، مما أثر على صحته وحالته النفسية، وتسبب له باختلاطات أخرى نتج عنها مشاكل نفسية واضطرابات صحية.

مراكز استشفاء مجانية

والتقت «جسر» الطبيب «أ.أ» أحد الكوادر العاملة في مركز دير الزور للاستشفاء في أورفا، الذي أكد أن المشافي الميدانية داخل مدينة دير الزور محدودة الإمكانيات، وذلك بسبب نقص الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة، لذا يتم نقل الإصابات الخطيرة إلى تركيا لإدخالها في إحدى المشافي الحكومية التي تقدم العلاج الكامل، ومن ضمنها العمليات الجراحية والعناية المركزة، ومن ثم تحويلها إلى دار الاستشفاء التي أنشأتها جمعيات خيرية لمتابعة علاج المرضى، موضحاً أن دار الاستشفاء والمشافي الحكومية تقدم خدماتها مجاناً لجميع المصابين القادمين من سورية، بالإضافة إلى أن دار الاستشفاء تقدم للمصاب المنامة والطعام مجاناً.

المشكلة في الحالات المستعصية

واعتبر الطبيب «أ.أ» أن المشكلة تكمن في الحالات المستعصية والإصابات الخطيرة التي تتطلب علاج على مستوى أعلى، حيث يتم تحويلها إلى مشاف أخرى خاصة في اسطنبول، والعلاج فيها على نفقة المصاب، وغالباً ما تقوم الجمعيات الخيرية المهتمة بالقضية السورية بمعالجة هؤلاء.

وكشف الطبيب أن كلاً من المجلس والائتلاف الوطني لا يقدمان دعماً للمصابين السوريين إلا فيماندر، منوهاً إلى أن دار الاستشفاء تقوم بالاتصال ببعض الممولين الخيرين الذين يتكفلون بعلاج بعض الإصابات، رغم عدم وجود صلات تربطهم بالمعارضة، ويدفعون مبالغ كبيرة تصل إلى اثني عشر ألف يورو في بعض الأحيان.

جيش النظام من «حماة الديار» إلى تخريبها

سلسلة يكتبها عضو مجلس الشعب المنشق عماد غليون

الحلقة الثالثة

استنفذ الجيش العربي السوري بعقيدته القتالية البعثية إمكانيات ومقدرات البلاد بشكل شبه كامل، منذ فجر الاستقلال بحجة تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وبعد ذلك بذريعة مقاومة وممانعة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة .

لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، نعم، ولكن تبين أنها المعركة ضد الشعب، وليس العدو الذي بقي ينعم بالهدوء على مدى عقود برعاية جيش المقاومة، قبلت الناس باقتطاع لقمة عيشها من أجل توفيرها لدعم الجيش الذي مارس أبشع الأدوار في قتل وتهجير البشر وتدمير البلاد بشكل فظيع، ولم ينحاز للشعب ضد الطاغية، كونه بالأساس جيش مبني ومركب بشكل طائفي للحفاظ على حكم العائلة والعصابة المتحالفة معها.

يمكن تحديد عدة مراحل مر بها الجيش السوري

مرحلة الاحتلال الفرنسي:

حيث شجع الفرنسيون تجنيد فصائل خاصة من الأقليات من العلويين والدروز والاسماعيليين والأكراد والشراكسة والمسيحيين الذين شكلوا ما عرف باسم «القوات الخاصة للشرق الأدنى» والتي تطورت لتصبح فيما بعد القوات المسلحة اللبنانية– السورية، وقد شجعت العائلات العربية السنية صاحبة الأراضي والنشاط التجاري بشكل غير مباشر تواجد الأقليات القوي في الجيش، عبر رفضها إرسال أبنائها للتدريب العسكري، حتى ولو كضباط، واحتقرت مهنة الجيش واعتبرتها مهنة الكسالى والفاشلين في دراستهم، ومكاناً للمغمورين اجتماعياً، كما أن العامل الاجتماعي والاقتصادي ساهم في دخول الأقليات المتحدّرين من مناطق ريفية فقيرة في صفوف الجيش، واعتبروا ذلك فرصة لتسلق السلم الاجتماعي والتمتع بحياة أفضل.

مرحلة ما بعد الاستقلال:

في هذه المرحلة تزايدت أعداد الملتحقين بالكلية العسكرية، وخاصة من أبناء الطوائف، وقد سيطر هؤلاء على الحياة السياسية السورية بعد عام ١٩٤٩ حيث بدأت سلسلة طويلة من الانقلابات غيرت الحياة السياسية السورية، من النهج الديمقراطي عام ١٩٥٤ إلى الديكتاتورية المطلقة مع انقلاب حافظ الأسد عام ١٩٧٠، وتسلم ابنه السلطة بعده عام ٢٠٠٠.

وقد تم تشكيل لجنة عسكرية بعثية سرية عام ١٩٥٩ أثناء الوحدة من قبل ضباط منقولين إلى مصر حيث ضمت في البداية ثلاثة ضباط علويين واسماعيليين، وعندما توسعت أصبح تشكيلها كالتالي، خمسة علويين هم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وعثمان كنعان وسليمان حداد، واسماعيليين هما عبد الكريم الجندي وأحمد المير، ودرزيين هما سليم حاطوم وحمد عبيد، وستة من السنة هم موسى الزعبي ومصطفى الحاج علي وأحمد سويداني وأمين الحافظ وحسين ملحم ومحمد رباح الطويل، ولعبت هذه اللجنة دوراً رئيسياً في ترسيخ الطائفية في الجيش لصالح الأقليات، حيث تم بعد انقلاب ١٩٦٣ استبدال الضباط المسرحين بضباط علويين، ولعب الضباط العلويون دوراً كبيراً في السيطرة على القوات العسكرية من خلال كون صلاح جديد رئيساً للأركان، وحافظ الأسد قائداً للقوات الجوية، وحمد عمران قائداً للواء سبعين المدرع الأهم في الجيش كله.

نشبت صراعات دامية بين أعضاء اللجنة العسكرية، وتمت عملية إبعاد الضباط الكبار في حركات انقلابية لصالح الضباط العلويين، وكان المستفيد الأكبر حافظ الأسد الذي حصر معركته في النهاية مع أكبر ضابطين علويين، وهما محمد عمران وصلاح جديد، وأزاحهما ليستطيع الانفراد بالحكم منذ العام ١٩٧٠ عبر انقلابه الذي سماه الحركة التصحيحية، وبدأت تظهر منذ ذلك الوقت أسماء الضباط العلويين الأقوياء في الجيش فقط دون غيرهم، مثل شفيق فياض وابراهيم صافي، والعليين، علي دوبا وعلي حيدر وعلي أصلان، وتم تأسيس الوحدات الخاصة بقيادة علي حيدر وسرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد وسرايا الصراع بقيادة عدنان الأسد، وكانت هذه القوات طائفية بامتياز وشاركت في مجازر النظام في حماة وتدمر، ولكن بعد صراع الأخوين حافظ ورفعت، تم حلها وإنشاء الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، وتسلم القيادة باسل الأسد وبعد رحيله، تسلمها بشار الأسد، ولكنه عندما أصبح رئيساً أوكل القيادة لأخيه ماهر، وبالتالي فهذه القوات التي هي استمرار لسرايا الدفاع ونهجها، أصبحت خط الدفاع الأول عن النظام واستمراره في السيطرة على البلاد، وهي قوات مجهزة بشكل ممتاز وأغلب عناصرها وضباطها علويون، وقد لعبت دوراً سيئاً منذ بداية الثورة السورية حيث مارست أبشع أنواع القتل والتدمير المنهج، أما باقي القطع العسكرية، فيسيطر عليها ضباط علويون وتأتمر بأوامرهم، ولذلك لم نشهد حالات انشقاق جماعي كامل لقطعة عسكرية بأكملها، صحيح أن قيادة الجيش ليست مستقلة في قرارها، وهي تلتزم تماماً بما يملى عليها من دائرة صنع القرار الضيقة في البلاد، والعائدة لعصابة النظام، ولكن ذلك لا يعفي أياً من قياداتها أو عناصرها من المسؤولية في توجيه السلاح ضد أبناء الشعب، وممارسة القتل والتدمير المنهج، ربما تكون المهمة الأولى والأصعب بعد سقوط النظام إنشاء جيش وطني حقيقي يكون جيشاً لكل السوريين دون استثناء أو تمييز، ويكون هدفه الدفاع عن أمن واستقرار البلاد بعيداً عن أي تدخل في الحياة السياسية، ومع أن هذا الأمل بات صعباً ويحتاج لجهود وإمكانيات ضخمة ووقتاً ربما ليس قصيراً، إلا أنه هو الضامن الوحيد لعودة الأمن والأمان إلى البلاد والحفاظ على وحدتها واستقلالها.

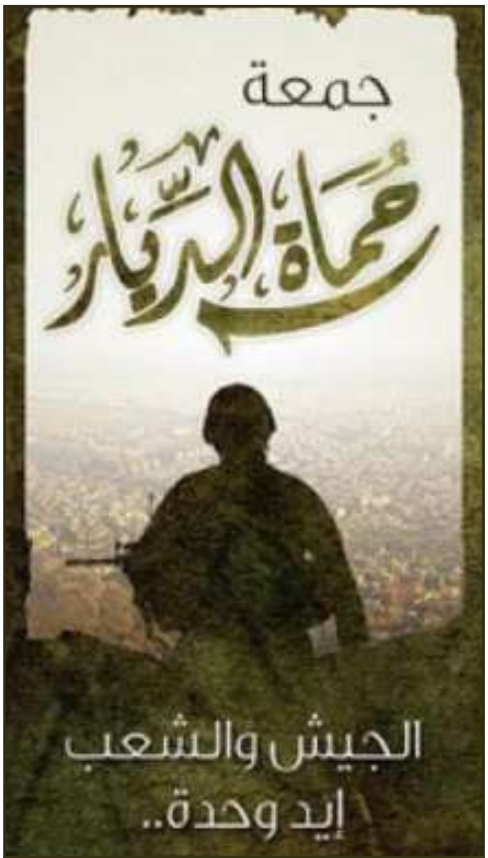

خرج السوريون بداية الثورة في جمعة أسموها "حماة الديار" علّ هؤلاء ينحازون إلى شعبهم

بتدمير النظام لكلّياتهم

طلّاب جامعة الفرات يتقدّمون للامتحان في مدارس تحت ظلال بنادق النظام

زهير كرم الربيع/ دير الزور

خلال عامين من عمر الثورة، تعرضت كليات جامعة الفرات في دير الزور لقصف عنيف دمر معظمها، وباتت بعدها الجامعة الوحيدة في سورية غير المؤهلة لإكمال العملية التعليمية.

أما طلابها فعانوا من اعتقالات على مدار العام الدراسي، واستهدفت تظاهراتهم بالرصاص الحي، واستشهد الكثير منهم إما في التظاهرات السلميّة أو في المعارك مع النظام بعد أن التحقوا بالجيش الحر، وبدأ بعضهم رحلة البحث في جامعات المحافظات الأخرى عن مقاعد لهم في ظل ظروفهم المادية الصعبة.

وبتحرير مدينة الرقة عاد طلاب دير الزور الذين نزحوا منها إليها من جديد، فقرر النظام إجراء امتحانات جامعة الفرات في أربعة مدارس واقعة في حي القصور على مدار ثلاث فترات، ابتداءً من السادس والعشرين من شهر شباط وما تزال الامتحانات مستمرة حتى الآن.

«لم يكن اتخاذ القرار بالمشاركة في تلك الامتحانات سهلاً على طلاب دير الزور، فمجرّد كونك قد هتفت مرّة للحرية يجعلك الأمر عرضة للاعتقال، فكيف وأنت في منطقة محتلّة بالكامل من قبل النظام؟» يقول ذلك «ك.أ» أحد طلبة كلية الهندسة البتروكيميائية، الذي اتخذ قراره بالمشاركة في تلك الامتحانات قبل يوم واحد من بدئها في حي القصور، إذ أن ما دفعه لذلك، اعتقاده أن الثورة قد تستمر طويلاً، وبالتالي فإنه ليس مستعداً لخسارة عام دراسي آخر، كما يقول.

ببدء الامتحانات تمركز عناصر الأمن والشبيحة على أبواب المدارس، لتفتيش الطلبة، مستعدين لقمع أي تظاهرة مفاجئة من قبل طلاب كانوا سباقين في الانخراط بالثورة في جامعتهم.

وفي هذا الصدد، يقول «ع.أ» طالب في كلية الهندسة الزراعية «فوجئنا في أول أيام الامتحان بزرع عناصر الجيش على كافة جوانب المدارس، حيث تمركزت أربعة حواجز, وقال لنا العساكر أنّها لصد تفجير سيّارة محتمل على باب إحدى المدارس».

فيما تقول «ن.أ» طالبة من كلية الحقوق «في كل يوم قبل الامتحان بدقائق، وعندما نحاول الدخول إلى المدارس يفتّشنا العساكر، وكأنّنا ندخل إلى سجن عسكري، وغالباً ما يقومون بمشاكسة الطلاب ومعاكستهم، خاصة إن كانت الداخلة إلى الامتحان أنثى».

ولم تفوت قوات النظام الفرصة عليها للبحث عن مطلوبين بين صفوف الطلبة إلا أن محاولتهم فشلت فلم تسجل أي حالة اعتقال، فيقول «ز.ف» أحد طلاب كلية الهندسة البتروكيميائية «قبل يومين من امتحان مادة اللغة الانكليزية، فوجئنا بأربع سيارات (بيك آب) تابعة للأمن تقتحم المدرسة، ودخل رجال الأمن لإحدى القاعات حيث بحثوا في سجلات الطلبة عن أسماء معيّنة كانت بحوزتهم لاعتقالها، ولكن يبدو أنهم لم يجدوها».

وفيما يتعلق بنظام المراقبة، فقد شهدت الامتحانات تسيّباً كبيراً، بحجّة أنّ الطلبة لم يستطيعوا الدراسة في ظل الظروف التي تمرّ بها البلاد، وكون الطلبة لم يداوموا خلال العام الدراسي، بسبب استهداف قوات النظام لمعظم كليّات المدينة وتدميرها أو تحويلها لثكنات عسكرية.

فتقول «هـ.ع» طالبة في كلية الهندسة البتروكيميائية «غالباً ما يدخل الطلاب إلى الامتحان دون دراسة, حيث أنّ معظم المراقبين جعلوا من قاعة الامتحان، مزاداً علنياً للعلامات أو سوق خضار».

أمّا طلبة الداخل، المرابطين على الجبهات، فقد قرّروا مقاطعة الامتحانات، ورفضوا كل أشكال «التطبيع مع النظام»، حسب وجهة نظرهم.

ويعتبر «س.أ» أحد مقاتلي كتيبة الحمزة أن تقديم امتحانات الجامعة خيانة لدماء شهداء جامعة الفرات، وخيانة أيضاً لشبان الجيش الحر الذي هم طلاب أيضاً، ويرابطون على الجبهات من أجل تحرير المدينة، ويرى «س.أ» أن المشاركة في تلك العملية الامتحانية رغم الظروف الحالية تعبير عن استمرارية النظام .

فيما يأمل شباب اتحاد طلبة سورية «فرع دير الزور» المشكّل حديثاً حفظ حقوق الشباب المحاصرين أو المصابين أو الموجودين في صفوف الجيش الحر، ويعزمون على مطالبة الحكومة الجديدة والرئيس الآتي بعد الأسد، بإعطاء فرصة جديدة للطلبة الذين لم يستطيعوا تقديم الامتحانات، كي يخوضوا غمارها من جديد.

بعد أن أرسل النظام مخابراته بهيئة عمال نظافة في درعا

ترحيل القمامة أصبحت من المهن الخطرة وعمالها مستهدفون من كافة الأطراف

محمد العمر/ درعا

لتجميع القمامة وحرقها يتوجب على العامل في درعا المرور بثلاثة قناصين وربما أكثر، فإن سلم منهم قد لا يسلم من عملية اعتقال أو لا يسلم من الأهالي (خاصة بعد أن أرسل النظام بعض عناصر مخابراته متنكرين بهيئة عمال نظافة) سواء جرى ذلك في المناطق المحررة أو غير المحررة.

وبهذا باتت المحافظة تشهد تراجعاً كبيرة من ناحية الاهتمام بمستوى النظافة، في كافة الأحياء دون استثناء فحوادث اعتقال وقنص طالت عمال النظافة جعلتهم يتراجعون عن القيام بمهامهم.

محررة

مع صعوبة وصول عمال البلدية إلى الأحياء الخارجة كلياً عن سيطرة النظام (درعا البلد والسد)، فإنها باتت تعاني من تكدس كميات كبيرة من القمامة، حيث عمد الأهالي إلى تجميع قمامتهم في منطقة معينة، إلا أن غياب آليات جمعها ونقلها إلى مكب موحد ومن ثم إحراقها أو وضعها في حفرة كبيرة وردمها، حال دون ذلك.

واشتكى السكان من هذه الظاهرة، فيقول أبو محمد وهو أحد قاطني حي السد إن «الدولة لم ترسل أية آلية أو عامل نظافة إلى الحي منذ أكثر من عام، فضلاً عن صعوبة وصول العمال والسيارات إلى تلك المنطقة لما تعانيه من قصف ودمار، واستهداف من قبل القناص المتمركز على سطح المشفى الوطني».

وفي حديث مع الطبيب عزيز وهو أحد المسؤولين في المشفى الميداني بحي السد ذكر أنهم طالبوا منظمة أطباء

بلا حدود وبعض المنظمات المعنية بتوفير مبيدات حشرية وآلية (كجرار زراعي مثلاً مع خزان يركب في الخلف) من أجل الحد من انتشار البعوض والذباب وبعض الحشرات، مشيراً إلى أن تكاثر البعوض جاء نتيجة تراكم القمامة وقربها من المنازل، وانتشر بشكل كبير، وأدى لوجود الكثير من حالات القرص عند الأطفال، التي تطورت لاحقاً إلى قروح وتقيحات لقلة الأدوية اللازمة أيضاً لعلاجها، ورغم ذلك لم تسجل أي حالة إصابة بمرض الليشمانيا إلى الآن.

أنصاف حلول

عمدت هيئة الإغاثة الموحدة في المدينة إلى توظيف مجموعة من الشبان كعمال نظافة ومسؤول عنهم (مراقب دوام) من أجل القيام بدور البلدية المغيب تماماً عن تلك المناطق، بحسب «ر.أ» أحد مسؤوليها، لتجميع القمامة وترحيلها إلى مكب «النخلة»، كما قام أحد المواطنين بالتبرع بـ «تركس» من أجل العمل على تسهيل جمع الفضلات.

إلا أن الصعوبات ما زالت تعترض طريقهم بسبب ما تعانيه المنطقة من قصف بين الحين والآخر، إضافة إلى أن الشارع الممتد من بداية طريق السد حتى بناء المهندسين والطريق الواصل إلى الفرن الاحتياطي مستهدف من أحد القناصين، وكذلك الشارع الممتد من أمام بناء المهندسين إلى الجامع القديم يغطيه قناص مدرسة القنيطرة.

ودعا «ر.أ» إلى تحرك الهيئات المدنية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من أجل توفير آلية للعمل المنظم للحد من تلك الظاهرة، وما ستخلفه من أمراض وأوبئة، خصوصاً أن المنطقة بدأت تشهد عودة للأهالي الذين هجروا بيوتهم بعد إعلان الجيش الحر سيطرته عليها.

تنتظر التحرير

وفي الأحياء التي يسيطر عليها النظام لوحظ أيضاً تكدس القمامة، فيؤكد أحد المهندسين المشرفين في بلدية درعا في حديثه لـ «جسر» أن البلدية طالبت محافظ درعا بشكل متكرر بضرورة إيجاد آلية معينة للعمل على حل مشكلة النظافة، ولكن لا استجابة، وقد قامت قوات النظام أكثر من مرة باستهداف السيارات المخصصة لجمع القمامة، حيث استشهد أحد الموظفين وهو «جمال أبو عون» قنصاً، أثناء قيادته لسيارة البلدية.

هذا الأمر شكل مخاوف لدى عمال النظافة، فضلاً عن عمليات الاعتقال الجماعية التي لا تستثني أحداً حتى عمال النظافة، وصعوبة وصول بعض الموظفين من قراهم إلى المدينة، كل تلك العوامل جعلت القمامة تتكدس في المحافظة بكاملها، بحسب المهندس.

المبيدات في المستودعات

ولفت المهندس «أ.أ» إلى أن بلدية درعا لم تقم برش المبيدات منذ صيف العام المنصرم بسبب الظروف الأمنية، مع العلم أنها متوفرة في المستودعات لكن صعوبة العمل تحول دون ذلك.

رغم تلك الظروف بجولة عامة يمكن ملاحظة أن المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش الحر أكثر ترتيباً ونظافة مقارنة مع الأحياء التي يسيطر عليها النظام كالقصور والكاشف والمطار والسحاري، دون أن يعني ذلك إغفال نداءات الأطباء والأهالي لإيجاد حلول جذرية لتلك المشكلة مع اقتراب فصل الصيف، مما يمكن أن يسهم في تفشي الأمراض والأوبئة.

في عيد الآكيتو

الأشوريون يتطلعون بأمل إلى مزيد من «العيش المشترك»

بهزاد حاج حمو

الآكيتو وتعني الحياة، وهو رأس السنة البابلية، وتُلفظ أيضاً، عند بعض الساميين «حِجتو» في اللغة الأكادية والعربية، ومن الملاحظ أنها قريبة من لفظة «حج»، والتي تعني الاحتفال أو الحفلة في الآرامية السريانية.

ويعود تاريخ الاحتفال بهذا العيد، كما يقول مؤرِّخون، إلى الفترة الواقعة بين الألف الرابع والألف الخامس قبل الميلاد مع بداية الأعمال الزراعية في نيسان، وكانت تستمر الاحتفالات اثني عشر يوماً، يمثِّل كل يوم شهراً من أشهر السنة، إلا أنها أُختصرت مع مرور الزمن إلى يوم واحد، كما يؤكِّد الناشط المدني الآشوري السوري غاندي، الذي يقول «لم تكن لاحتفالات آكيتو قبل اندلاع الثورة السورية أي بُعد وطني، بل كان يقتصر شكل الاحتفال على رحلة صغيرة يقوم بها أبناء القومية الآشورية في الطبيعة دون أية طقوس، وكان نظام الأسد يسعى إلى إفراغ العيد من مضمونه القومي، كدأبه في إقصاء وتهميش أية ثقافة أو صوت سوى صوته القوموي المشوَّه».

وتعتبر احتفالات آكيتو مقدسة، يُمنع فيها مثلاً، تأنيب الأطفال ومعاقبة العبيد أو القيام بالأعمال اليومية أو دعوة المحاكم. والآكيتو كان واحداً من عيدَيْن رئيسيَين، يُدعى الآخر بـ «زاكموك»، وكان يُحتفل بهذا الأخير في الخامس عشر من أيلول كل عام، وهو يوم الاحتفال بحصاد الشعير والاعتدال الخريفي المتزامن مع موسم قطف التمور في بلاد ما بين النهرين، ويرمز لقدسية شجرة النخيل وأيضاً لتجدد وخصب الأرض. إلا أنه وفي مطلع الألف الثاني قبل الميلاد أي زمن السلالة

العمورية البابلية الأولى (التي ينتمي إليها الملك والمشرع حمورابي)، تم إلغاء الاحتفال بعيد زاكموك، والإبقاء على الآكيتو فقط ليتعرض هو بدوره لاحقاً للتهميش والمنع أحياناً من قبل بعض «الحكومات الإسلاموية» بحجة وثنيَّته، كما يقول الكاتب البابلي العراقي طلعت ميشو.

وعن كيفية انتقال هذا العيد من أرض بابل إلى إقليم الشمال الآشوري، يوضِّح الكاتب الآثاري «هاري ساكز» في كتابه «قوة آشور» أن طقس الاحتفال بالآكيتو عند الآشوريين يعود إلى حوالي ٢٠٢١ قبل الميلاد، وذلك بعد أن قام الملك الآشوري «تيكولتينينورتا» بغزو بابل، وبالتالي نقل هذا العيد ضمن أعياد وطقوس أخرى إلى بلاد آشور، ويشبِّه الكاتب ساكز، غزو مدينة بابل في العالم القديم، بغزو الفاتيكان أو القدس أو مكة في وقتنا هذا.

«من نيروز إلى آكيتو عيش مشترك لربيع دائم»

تحت هذا الاسم قام نشطاء أكراد وآشوريين سوريين في منطقة القامشلي، بحملة يصفها الناشط المدني «زوراب قادو» أنها «محاولة لرأب الصدع بين أطياف الشعب السوري التي أحدثها النظام, وتعريف المجتمع بأعياد واحتفالات مكوناته من خلال دعوات متبادلة لحضور هذه المناسبات».

أما رئيس المنظمة الآثورية الديمقراطية «كبريئيل كوريه» فكان قد أكد في كلمة ألقاها أمام حشد من المحتفلين بعيد الآكيتو في مدينة القامشلي على التزام الشعب الآثوري وكافة المكونات الثورية بخط ونهج الثورة السورية في تحقيق الحرية والعدالة للسوريين جميعاً. واعتبر الناشط المدني غاندي «الأعياد الوطنية–الكردية، الآشورية، والعربية» فرصة لالتقاء وتمازج الثقافات السورية تحت مظلة الثورة.

والجدير بالذكر أن الاحتفال لهذا العام شهد حضوراً مكثَّفاً من القيادات والشخصيات الكردية التي كانت قد استقبلت خلال أعياد نيروز ممثلين عن الطوائف والقوميات الأخرى في المنطقة. ويعتبر الناشط «زوراب» هذه الخطوة جديرة بالتبني من قبل المجالس المحلية والوطنية، ويدعو إلى تشجيع هكذا مبادرات ووضعها ضمن الخط الوطني، وتفعيل دور المجتمع المدني بما يخدم الثورة السورية على طريق الحرية و الكرامة والعدالة لكل السوريين.

وعن حال الآشوريين في هذا العيد، الذي يأتي فيما الثورة السورية لاتزال في أوج اشتعالها قال الشاعر الآشوري «معروف عازار» لجسر: التواجد المسيحي في الجزيرة، تواجد تاريخي فهم من بقايا الآراميين وقبيلتي تغلب وبكر، نزحوا من سفوح جبل طوروس مع الأرمن إثر مذابح العام ١٩١٥ ثم تلاهم في الحضور الآشوريون الذين نزحوا من العراق عام ١٩٣٦، وهذا الوجود التاريخي أكسبهم سمة العيش المشترك مع باقي مكونات المنطقة.

والهجرة المسيحية من الجزيرة إلى الداخل والخارج قديمة، ولا تحسب على الاضطهاد، فحقوقهم الدينية واللغوية مصانة أكثر من غيرهم، إنما ترتبط بالبحث عن حياة أفضل، غير أن النظام الاستبدادي ومنذ الثمانينات كان قد خلخل وحدة النسيج الاجتماعي لعموم الوطن باللعب على المشاعر الدينية والطائفية.

والآن، وبعد أن بات النظام عاجزاً عن حماية الأقليات، ومع حالات الخطف والقتل والنهب التي طالت المسيحيين بالدرجة الأولى، ومع غياب الأمان، وسوء الأوضاع المعيشية، وتوفر فرص الهجرة، ابتدأت مرحلة جديدة من الهجرة، ويعلل ذلك قلة الهجرة من القامشلي كمنطقة أمان وتزايدها في الحسكة ورأس العين والمالكية كمناطق ساخنة، علماً أن هناك هجرة كردية ويزيدية تفوق هجرة المسيحيين.

بين من يعتبرها «حرب وجود» ومن يعدها «حرباً بلا أمل»

شبان علويون يلتحقون بجيش النظام وآخرون يهربون منه

شاب يتطوع في اللجان الشعبية «انتقاماً» لمقتل أخيه العسكري وأب يخوّن أولاده لرفضهم الالتحاق بالجيش

سمر مهنا/ سارة منصور

«بدي أخدم الفترة الجايّي مطلوب احتياطي»، هذه كلمات الشاب عماد (٣٠ عام)، بالكاد صوته يسمع بسبب صوت الأغنية المرتفعة التي كان يضعها في التكسي الذي يعمل عليه مساءً في مدينة جبلة، يضيف «بقّالنا كم يوم حتى نلتحق»، وصوت الأغنية يطغى على صوته «زمرة دمي O بشار».

حال عماد مشابهة لحال آلاف الشبان من الطائفة العلوية الذين توزع معظمهم بين الخدمة الإلزامية والتطوع والاحتياطي، ومع تقدم الجيش الحر في العديد من المحافظات وزيادة أعداد القتلى في صفوفهم، بحسب ناشطين، زاد الطلب على سحبهم، مما أدى إل اختلاف ردات الفعل، فبعضهم اندفع بحماس للمشاركة في «معركة الوجود»، وامتنع أهالي البعض عن إرسال أبنائهم لخدمة العلم، ومنهم من غادر البلاد خوفاً من أن يتم أخذه بشكل قسري.

«خدمة الوطن واجب»

عماد متزوج ولديه ولدان في المرحلة الابتدائية، لم يكن يتكلم كثيراً وهو يقود سيارته، حتى عند محادثته عن حالة الغلاء التي تسود البلاد وصعوبة المعيشة، فإنه كان يلوذ بالصمت، تاركاً أغنيته تقول ما تريد.

ولم يشتك فراس (من قرية في اللاذقية)، مدرس مادة القومية، أيضاً من كونه مطلوب للاحتياط إذ أنه يعتبر هذا «خدمة للوطن» بحسب تعبيره، وهو «أمر طبيعي» إذ أن لديه أخان في الجيش، أحدهما يخدم في داريا بريف دمشق، ولا يد قلقاً على أمه الأرملة فقد بقي لديهم أخ ما زال بجانبها، إضافة لفتاتين إحداهما موظفة في الدولة.

أما مراد (٢٦عام) من إحدى قرى طرطوس، فكان ينتظر حبيبته التي تسكن في منطقة «مزة ٨٦» بدمشق لتودعه وتراه قبل التحاقه بالجيش، وبسؤاله عن سبب التحاقه بالاحتياط أجاب ببرود «ليش يعني؟ لأني انطلبت، ما أحلاني ومارح» مؤكداً أن السلفيين يريدون قتلهم جميعاً في إشارة إلى أبناء الطائفة العلوية.

أب يخوّن أولاده

وسام من قرية في محافظة اللاذقية التحق بالجيش منذ عدة أشهر بعد أن طلب للاحتياطي، وهو الآن يخدم في حلب، تقول شقيقته وعد «أخي يخدم الآن في منطقة هادئة لا تشهد اشتباكات مع الجيش الحر، لكننا في حالة خوف دائمة عليه»، تصمت قليلاً لتتابع «عندما يأتي لزيارتنا لن اسمح له بالرحيل مجدداً».

وسام ليس الوحيد من إخوة وعد الذي طلب للاحتياط، فقد تم طلب ثلاثة إخوة آخرين لكنهم رفضوا الالتحاق، وبسؤال وعد عن السبب تقول إن «العساكر الذين يعودون إلى قريتنا يتكلمون عن فساد الضباط، وعن موت العساكر مجاناً في معركة لم يعد يبدو فيها النصر واضحاً»، وتعلق «رغم ذلك ما زال والدي ينظر إلى إخوتي على أنهم خونة لرفضهم الالتحاق بالجيش».

وأشارت وعد إلى أن عدد من شباب منطقتهم الذين طلبوا للاحتياط هربوا إلى لبنان تجنباً لسحبهم بشكل قسري.

تطوع انتقاماً

تختلف حالة أيمن (١٩عام) عن حال من سبقوه، فقد قرر التطوع في اللجان الشعبية بمدينة جبلة، «انتقاماً» لمقتل أخيه العسكري الذي قتل في دير بعلبة بحمص.

وما تزال والدة أيمن في حال صدمة وذهول وحزن رغم أن ابنها قتل منذ عام فتقول «حبيبي جمال استشهد العام الماضي في حمص لقد حرق قلبي، حاولت أنا وأبوه أن نمنع أيمن من الالتحاق باللجان الشعبية، فلم يبق لدينا شاب سواه، إلا أنه أصر على التطوع، رغم أنه حصل على وظيفة نتيجة استشهاد أخيه إلا أنه خالف كلامنا وانضم لتنظيم اللجان».

«لا نقاتل لأجل بشار»

أما وائل (٢٨عام) فقد تطوع في الأمن منذ عام مؤكداً أن المعركة باتت «معركة وجود»، مع من سماهم «أعداء الوطن».

ورفض وائل كل ما يقال عن أن العلويين يقاتلون من أجل بشار فيقول «معركتنا تتعلق بوجودنا نحن، يا قاتل يا مقتول، لم يبق إلا هذا الخيار»، يصمت ليضيف «حددت المكان الذي أريد أن تعلق فيه صورتي بعد استشهادي لوالدتي».

بداية الانتفاض

مقابل هذه الحالات، هناك العديد من أبناء الطائفة العلوية باتوا يتراجعون عن مواقفهم المؤيدة للنظام نتيجة الخسارات التي قدموها، ولم «يجنُ منها شئ».

تروي «ن.م» مترجمة من طرطوس حال إحدى قرى الساحل بعد أن قام أهالي جسر الشغور في إدلب عام ٢٠١١ بمحاصرة المراكز الأمنية والهجوم عليها مما أدى إلى سقوط العشرات من أبناء الساحل، فتقول «بعد

تلك الحادثة بدأ التحول، حيث ألقى أهالي الضحايا باللوم على الحكومة التي قصرت في حماية أبنائهم، إلا أنهم اكتفوا باللوم ولم يلجؤوا للانتفاض بسبب سيطرة الشبيحة المطلقة على امتداد الساحل السوري، لم يتم تسليم كافة الجثث، منع الأهالي من فتح النعوش، حصلت أخطاء في توزيع الجثث فلم يتعرف الأهالي على جثث أبنائهم بسهولة، كل هذا الشحن أثار حفيظة الأهالي، وقاموا بالتمرد والهتاف مطالبين بالثأر لأبنائهم، مما اضطر تدخل كبار رجال الدين ممن لهم وزن وكلمة في المنطقة الساحلية».

رامي مخلوف يجنّد

وفي منطقة وادي العيون التابعة إدارياً لمحافظة حماة، والواقعة ضمن سلسلة جبال الساحل، جاء أحد ممثلي رامي مخلوف ليقدم واجب العزاء لبعض أهالي القتلى من «الجيش الوطني»، إلا أن أهالي البلدة طردوه.

وعن حقيقة ما جرى يقول «ت.ع» طالب جامعي من محافظة طرطوس «في أواخر شهر حزيران العام الماضي قام شبيحة رامي مخلوف بإقناع قرابة الأربعين شاباً من منطقة وادي العيون بالذهاب إلى حلب للقيام بمساعدة الجيش النظامي والأمن، وذلك من خلال تسجيلهم ضمن ما سمي بالجيش الوطني (تنظيم للشبيحة) وفي الطريق إلى حلب، وتحديداً عند منطقة دارة عزة وقع الشباب في كمين نصبه لهم الجيش الحر».

تتمة التحقيق في الصفحة الحادية عشر

الأطباء السوريون وسط نيران الحرب

سانتياغو نصار

في تقريرٍ نُشر في الثالث والعشرين من آذار الماضي، سلّطت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية الضوء على معاناة الأطباء السوريين في المشهد الدمويّ المستمر منذ أكثر من عامين. يرصد هذا التقرير الذي كتبه «نيل ماك فاركوهار» و«هالة دروبي»، من غازي عينتاب في تركيا، معاناة الأطباء السوريين داخل وخارج البلاد من الاعتقال والاختطاف والعمل تحت القصف اليومي للنظام، وصولاً إلى التصفية الجسدية لهم، ولكل العاملين في المجال الطبيّ والمشافي الميدانية.

ويقول التقرير: بعد ستة أشهر من اعتقال المخابرات السورية للدكتور محمد نور مكتبي من عيادته بحلب، استدعى موظفو المشرحة في المشفى الجامعيّ أهله ليستلموا جثته، للوهلة الأولى ظنّ إخوته بأن هناك خطأً ما. في آخر مرة رأوا فيها الدكتور مكتبي (٤٧ عامًا) في أيار ٢٠١٢، كان وزن الطبيب بحدود مئة كغ. أما الرجل الميت مغطّى بالجروح والتقيّحات، يكاد لا يصل وزنه إلى خمسين كغ. «كيس من العظام مغطّى بالجلد»، كما وصفه أخوه الأصغر وضاح، ولكن بنظرةٍ متفحّصة وجدوا اسمه مكتوبًا على لوحة اسمية معلقة بإصبع قدمه.

كان مصيرًا بشعًا، ولكنه معتاد بالنسبة للأطباء وباقي الكادر الطبي حين يشك النظام بأنهم يساعدون الثوار الجرحى. وخلال العامين الماضيين، قُتل أكثر من مئة طبيب واختفى المئات في سجون النظام، بحسب تصريحات بعض الأطباء ومصادر المعارضة، «فالحكومة تعتبر معالجة الجرحى بمثابة حمل للسلاح» كما يقول الصيدليّ وضاح مكتبي.

وفي المدن التي تعيش حربًا يوميةً مثل حلب، يعاني الريف نقصًا حادًا في أعداد الأطباء والمعدات الطبية، إذ أن الحملات الشرسة للنظام في القصف اليومي تسبّبت بهرب معظم الأطباء، وبسبب هذا النقص، يمكنك ملاحظة أن كلّ من يملك خبرة جراحية بسيطة –من أطباء الأسنان، طلاب الطب، الممرضات، بل وحتى الميكانيكيون والحدّادون– يقوم الآن بإجراء العمليات الجراحية البسيطة، وهناك عدد كبير من المتطوعين الآن قادر على إخراج رصاصة من القدم أو الذراع، ولكن ليس من الأماكن الخطرة كالعنق أو الصدر.

في تقرير لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في آذار، تمّ اتهام طرفيّ النزاع باستهداف الكوادر الطبية، حيث يقول التقرير إن «الكوادر الطبية والمشافي مستهدَفة عمدًا، كما أن طرفيّ النزاع يعتبرها أهدافًا عسكرية». وقد ضمّ التقرير المكوّن من عشر صفحات عدة انتهاكات من قبل النظام والثوار، ابتداءً برفض العلاج على الخلفية الطائفية، واستهداف المشافي والعيادات، وصولاً إلى إجبار الأطباء والممرضات من قبل النظام على تسجيل مقاتلي المعارضة الذين تمّ إعدامهم على أنهم مجرد مرضى ميتين.

ويقول الدكتور محمد وجيه جمعة إن نصف المشافي الكبرى في حلب (والتي كانت اثني عشر مشفى) قد تم إغلاقها. ولا يزيد عدد الأطباء العاملين في المناطق الخطرة عن خمسة وثلاثين طبيبًا.

ويؤكد أطباء آخرون أن العدد الكليّ للأطباء في حلب لا يتجاوز مئة من أصل مئتي طبيب على الأقل كانوا في المدينة.

في مدينة حلب، التي كانت تعدّ أهمّ مدينة سورية في صناعة الأدوية، لا يمكنك تأمين الأدوية إلا بصعوبةٍ بالغة، وفي حال توفّرها يتوجب عليك دفع ما يعادل ثلاثين دولار لزجاجة أنسولين، وذلك بعد توقف الإنتاج في جميع معامل الأدوية.

وبحسب مركز توثيق الانتهاكات، الموجود في دمشق، فالضحايا من الكادر الطبيّ هم مئة وعشرون طبيبًا، خمسة وستون عاملاً مساعدًا في الكادر الطبي، وخمسون ممرضة، فيما تم اعتقال ٩٦٤ طبيبًا. وقد كان استهداف هؤلاء الضحايا إما بالتصفية الجسدية، أو من قبل القناصين، أو خلال قصف المشافي الميدانية من قبل النظام.

ويختم كاتبا التقرير كلامهما بسرد قصة الطبيب حسن جلق (٣٩ عامًا) من بلدة كفرنبل، التي تقع على الطريق الرئيسية التي تصل حلب بدمشق، والذي تمّ اعتقاله في تشرين الثاني ٢٠١١، بعد مداهمة لمنزله من قبل عناصر أمن في كفرنبل.

وبالرغم من أنه كان يعالج جروح هؤلاء العناصر أثناء مباريات كرة القدم قبل الثورة، إلا أنهم اعتقلوه بتهمة تنظيم مظاهرات ومعالجة الجرحى من الثوار. وقد تمّ نقله إلى دمشق، حيث تسبّب التعذيب الدائم بجعله يمشي وهو منحنٍ، ولم يستطع أن يمشي بشكل اعتياديّ إلا بعد مرور شهر على إطلاق سراحه، حيث كان يُعلق بالسقف مما تسبّبَ بنزيف دائم في معصميه. ويقول إنه عاد إلى كفرنبل بعد خروج الجيش منها، ولكن معظم الأطباء غادروا المنطقة الشمالية من سورية.

ويختتم بقوله «ما كان يساعدني على احتمال التعذيب والبقاء على قيد الحياة هو ترديدي لمقطعٍ من أغنية (الأطلال) لأم كلثوم، تقول فيه: «أعطني حريّتي، أطلق يديّ».

لم يكن أحد قد جهّز نفسه لهذا*!

في لقاء مع «لويك جايغر» من منظمة «أطباء بلا حدود» بعد شهرين قضاهما في سورية، في مشفى (من أصل ثلاث مستشفيات تديرها منظمة «أطباء بلا حدود» في سورية)، تحدّثَ عن الوضع المأساوي الذي يعيشه السوريون، بخاصة في الجانب الصحي.

يقول «تقوم منظمتنا بالعمليات الجراحية بشكل خاص، حيث نعالج حالة حرجة واحدة بمعدل يوميّ، وفي حال سقوط قذيفة يرتفع العدد إلى ثلاثين، وحينما تكون هناك معركة كبيرة يصل العدد إلى ثمانين. ولكن مع تزايد هرب الأهالي من المناطق الساخنة، وجدنا أن العمليات الجراحية ليست كافية بحد ذاتها، لذا قمنا بإنشاء مركز صحي قرب الحدود التركية لاستقبال حالات الأمراض المزمنة، خاصة في الشتاء الماضي الذي كان قاسيًا جدًا، وبحكم أن الناس تهرب دون أن تحمل أي شيء معها، قمنا بتوزيع بطانيات كخطوة أولى للمساعدة، وشيئًا فشيئًا قمنا بزيادة أنشطتنا لا سيما في المناطق التي تشهد معارك يومية».

ويختم حديثه بالقول إن «المدنيين مستهدفون بشكلٍ دائم، وهم المتضرر الأكبر من هذه الحرب اليومية، هم ليسوا معتادين على النزاعات أو الحروب، ولذا فهم لا يعرفون آليات البقاء في الظروف الصعبة، لم يكن أحدٌ قد جهّز نفسه لهذا!».

*عن موقع منظمة «أطباء بلا حدود» على الانترنت.

شبان علويون يلتحقون بجيش النظام وآخرون يهربون منه

تتمة التحقيق المنشور في الصفحة التاسعة

ويتابع «في اليوم التالي عادت قرابة العشرة جثث في حين تم إخفاء باقي الجثث لتخفيف احتقان الأهالي، وفي العزاء الذي أقيم للضحايا والذي حضرته بنفسي، جاء شخص وعرف عن نفسه بأنه مندوب عن رامي مخلوف وممثل له بتقديم العزاء، فقام أهالي الضحايا بالاحتجاج على وجوده، وطردوه من القرية».

يرفضون استلام التبليغات

في طرطوس اليوم تصل آلاف التبليغات بشكل شهري إلى شعبة التجنيد، هذا ما أكده لـ «جسر» الشاب «ت. ع» نقلاً عن أحد المسؤولين في شعبة تجنيد بطرطوس، وبالمقابل فإن معظم الشباب يرفضون استلام هذه التبليغات، ويصل حد الرفض أحياناً إلى التهجم على الشرطة، مما يضطر إلى تدخل المخاتير أو الشرطة العسكرية في بعض الأحيان.

وحصلت «جسر» على تصريح من مصدر عسكري رفض الكشف عن اسمه، أكد فيه أن هناك حوالي سبعة آلاف شاب رفضوا الالتحاق بالخدمة الاحتياطية في طرطوس.

«أين حرب الوطن؟»

ويؤكد الشاب «م. ع» من قرية ضهر مطر بريف طرطوس أن أهل قريته يرفضون الالتحاق بالجيش، وخاصة بعد تسليم أحد أهالي القرية جثة ابنهم ورميها قائلين أنه ليس بشهيد، وبعد البحث والسؤال تبين أن الشاب قد توفي جراء رفضه التعاون مع مهربين، فقام رفاقه بقتله، وتلا ذلك استشهاد أخيه بعد قرابة أسبوع، وما زال لديه أخ آخر يخدم في الجيش النظامي.

يقول «ع. ع»: أثناء مروري في حارتي لشراء حاجيات للمنزل جاءت دورية تابعة للشرطة العسكرية لسحب أحد شباب الحي المطلوب للاحتياط، حاول الشاب الهرب وتدخلت والدته وقامت بالصراخ في وجه رجال الشرطة، إلا أن عدد الشرطة الكبير فاق شجاعتها، أخذوا الشاب وعاد بعد قرابة الشهرين لأهله وهو مصاب، وحتى الآن ما يزال مضطراً للاستمرار في الخدمة في الجيش السوري، بالرغم من عدم قناعته بجدوى الانضمام إلى صفوف هذا الجيش أو الحرب التي يخوضها.

وفي قرية حمين الطرطوسية، جاءت قوة كبيرة إلى القرية لسحب الشباب المطلوبين للاحتياط ولخدمة العلم، بحسب «ن.ق» من السكان، فقام أهالي القرية بمواجهة الأمن بضراوة، مما اضطر قوات الأمن للانسحاب من بعد تلقيهم أوامر بعدم الاصطدام مع أهالي القرية، وما زاد إصرارهم على موقفهم، عودة أحد شباب القرية مقتولاً بعد أن تم سحبه للاحتياط قبل خمسة عشر يوماً، أثناء تواجده في حي الرمل، ويقول ن.ق: ردد أهله جملة لازال صداها في أذني حين قالوا «أكتر شي قاهرنا إنو ما استشهد بالجولان، وين حرب الوطن يلي قنعونا فيها».

طفل مبصر وحيد في عالم أعمى

محمد كناص

الأب الكفيف أنجب ثمانية أبناء، جميعهم حملوا ميراثه، فلا نور في أعينهم، باستثناء محمد، الابن الخامس، فقد ولد مبصراً كأمه، ليحمل ميراثها الثقيل بعد أن مزق جسدها برميل متفجر، وهو رعاية هذه العائلة التي رماها القدر بأقسى سهمين في جعبته: الفقر، وانعدام البصر.

محمد ابن العاشرة، نزح إلى مدينة الريحانية التركية، مع ما تبقى من أسرته من ريف إدلب، بعد أن هدّت براميل الطاغية المتفجرة بيتهم في أيلول الماضي.

يهيم محمد منذ الصباح الباكر على وجهه في شوارع المدينة الغريبة، تبرق عيناه ببراءة الطفولة، لكن بريق عينيه من نوع خاص، بريق حمله مسؤولية جمع كفاف أخوته ووالده.

لا تأبه أرصفة المدينة لأ لم قدميه في حذائه المهترئ، لكنه

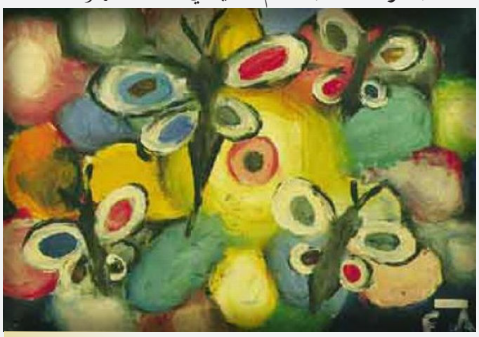

عمل لفنان ضرير

يمشي بهمة، ثروته نظر عينيه، اللتين تغنيانه عن استجداء الآخرين، يبيع الكعك والدخان في ساحات المدينة وشوارعها، يصدح بصوته الطفولي "كعك... كعك..."، وتعود إليه صرخته غالباً، فلغته غير مفهومة.

يذكر جيداً كيف خطف الموت والدته فيقول "جاءت الطائرة فوق منزلنا، وفجأة سمعنا صوتاً قوياً ولم نعد نرى بعدها شيئاً من كثرة الغبار، فخرجت بعد برهة تائهاً لا أعرف حينها كيف وصلت لساحة المنزل الخارجية، وجدت أمي على الأرض والدم يخرج من أنفها ورأسها، ناديت والدي ليأتي ويساعدها لكنه لم يستطع بسبب العمى في عينيه، فطلبت مساعدة الجيران، جاء أحد الشباب من الحي، ولم أعرف بعدها لماذا ترك والدتي ولم يساعدها، وراح يهدئ والدي الذي بدأ بالبكاء".

يأتي المساء على محمد في ساحة البلدية بمدينة الريحانية، فيلملم غطاء سلته على ما تبقى لديه من بضاعة، ويعود أدراجه إلى المنزل، ليضع في فم أخوته ما تعب به جناحاه الطريان، تاركاً لنفسه بقايا تعب يتلّحفه، وينام بعمق لا يتخلله سوى مخاوفه الطفولية الكبيرة، على مصير سفينة البؤساء التائهة التي يقودها، في بحر الكبار والأقوياء، العاصف المدلهم.

استشهد على قمة «ظهر الجبل»

خلدون زين الدين رحل كما ترحل الصقور

قبل أن تنهي الثورة عامها الأول أعلن الملازم أول **خلدون سامي زين الدين** انشقاقه عن إدارة الإشارة اللواء /٤٠/ التابع لجيش النظام، وقال في مقطع الفيديو الوحيد المنشور له «أعلن انشقاقي عن الجيش الأسدي، الذي طغى وتجبر وأجرم».

انضم كما معظم المنشقين الأوائل، إلى لواء الضباط الأحرار الذي أسسه المقدم حسين هرموش، وقاتل في مناطق عدة على مجمل الأرض السورية، لكنه شكل أخيراً كتيبة «سلطان باشا الأطرش» التابعة للمجلس العسكري في السويداء، و في ٢٠١٣/١/١١، تقدم مع كتيبته من درعا إلى مسقط راسه، وهي قرية تدعى ظهر الجبل في السويداء، ليبدأ من هناك العمليات العسكرية الأهم في تلك المحافظة.

لكن النظام الذي طالما حرص على إظهار سكان الجبل الأشم، أرض الثورات والكرامة، على أنه راض بسلوكه نحو الشعب السوري ومؤيد له، عبر بعض الشبيحة والمرتزقة، حشد كل ما يستطيع من قواته، ليحاصر صقر السويداء في معقله العالي، ويهاجمه بالطائرات المقاتلة.

صمد خلدون إثر الهجوم لثلاثة أيام متتالية، ليستشهد في ٢٠١٣/١/١٣ كما جاء في بيان المجلس العسكري للسويداء «جاءت تعزيزات من عصابات الأسد إلى مكان تواجد أبطالنا إلى الشرق من سد الروم، ودارت معارك عنيفة امتدت لثلاثة أيام كان أشدها المعركة التي دارت بالقرب من تل المسيح الواقع إلى الشرق من قرية سليم، وقد كبدنا عصابات الأسد خسائر فادحة كانت حصيلتها ٢٢١ قتيلاً على الأقل وأكثر من ١٥٠ جريحاً. وقد ارتقى لنا ١٦ شهيداً من بينهم الملازم أول البطل خلدون سامي زين الدين».

ونعاه شقيقه الملازم أول المنشق **فضل زين الدين**، وأقيمت الصلاة على روحه في لبنان، بعد أن منع النظام وشبيحته ذويه من الصلاة عليه وتشييعه، وانضمت لاحقاً زوجة الشهيد «الملازم أول **أميرة بحصاص**» من قرية سالي في السويداء أيضاً، إلى الجيش الحر، معلنة مواصلة مشوار خلدون ورسالته التي قدم حياته ثمناً لها.

بين سوق النخاسة وميدان القتل هذا خياري يا عرب

رند بيطار

لكثرة الانفجارات، أخبارها، أصبحت شيئاً معتاداً لمن يعيش هنا، داخل سورية، بل تدعو إلى الملل، وهو ما دفعني إلى تقصي أحوال السوريين الذين هربوا إلى الجوار العربي من الجحيم المحلي، و بحثت عن أخبارهم في الصحف العربية والدولية، عبر الانترنت.

في العراق قرأت وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية، قالت «أم خديجة»، وهي متسولة معروفة تقضي معظم وقتها في التسول بالشارع الرئيسي لمنطقة النبي يونس في الجهة اليسرى لمدينة الموصل الشمالية في العراق: المتسولات السوريات المهاجرات هنّ السبب الرئيسي في قطع أرزاقنا في الشوارع والأزقة بالموصل كونهن جميلات، ويحققن يومياً مبالغ طائلة ما انعكس سلباً، وأثر على إيراداتنا».

كان الخبر صادماً حتى أني غادرت بلاد الرافدين كلياً، وتوجهت وكلي أمل، إلى أرض الكنانة، الأخ العربي الأكبر، وأم الدنيا، لكي أكتشف أنهم أقاموا للسوريات خصيصاً، سوق نخاسة لا يليق بمصر ولا بسورية.

لقد افتتحت في مصر مكاتب وجمعيات لتزويج المصريين بسوريات، بمهر بخس لا يتجاوز الألف جنيه، للـ«ستر» عليهن.

تروى سهام (١٩عام) معاناتها في مصر بعد أن أجبرها أهلها على الزواج بشخص يكبرها بنحو ٥٥عاماً، مبررين ذلك بأن «تكاليف الحياة في مصر مرتفعة، وإن تزوجت سيخف مصروف العائلة».

فتقول الصبية السورية «تم الزواج عن طريق جمعية قام والدي بتسجيل اسمي فيها، وهي مختصة بتأمين أشخاص مصريين يريدون الزواج بسوريات في مصر».

وتتحدث سهام عن معاناتها مع زوجها، فهو متزوج ولديه أربعة أولاد، ويعاملها بطريقة غير إنسانية، فهو على حد تعبير سهام يقول لها «أنا تزوجتك صدقة وحسنة».

بدوره، قال عمر (٢٧عام): أتيت مع عائلتي المكونة من خمسة أفراد للإقامة في مصر، لأتفاجأ أكثر من مرة بإيقافي في الطريق من قبل شبان، وكذلك رجال متقدمين في العمر بعد أن يعرفوا أننا من سورية، ويسألونا إن كنا نريد تزويج أخواتي من شبان مصريين.

ولكن هناك من يؤيد الفكرة، حيث تقول أم سلام «أتيت مع زوجي وأولادي الستة، ولانملك الكثير من المال، وزوجي لا يعمل، لذلك لجأت إلى جمعية تزويج السوريات لأزوج بناتي الأربعة والتي تتراوح أعمارهن بين (١٦و٢٣عام)»، وتضيف «صحيح يلي تزوجهم كبار بالسن، بس الحمد الله سترت عليهم، وخلصت من مصروفهم».

بحثت وتقصيت أكثر عن موقف شعب مصر من هذه الظاهرة، لم أجد متصدياً واحداً لها، باستثناء كلمات خجولة لا ترقى إلى مستوى المأساة ولا تقدم أي حل، فـ «المجلس القومي للمرأة» في مصر قال إن «اثني عشر ألف حالة زواج تمت خلال عام واحد بين لاجئات سوريات ومصريين»، معتبراً «أن تلك الزيجات تمثل حالات اتجار بالبشر».

توقفت عن البحث، صار صوت انفجارات قذائف الهاون ليس مألوفاً وحسب، بل مدعاة للطمأنينة، الحمدالله أني في سورية، فأنا كفتاة لا أرى ماهو أبشع من أن ينادى عليّ في سوق نخاسة صريح أو مقنع، فهدف الحرية والكرامة، في بلدي يستحق أن نضحي لأجله.